جامعة البعث
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

الإفاضةُ في إبطال الإضافة

إشراف: أ.د. عبد الإله نبهان

قسم اللغة العربية وآدابها

إعداد: زكريا غازي المحمد

طالب ماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها

Add to elabor ate upon revocation

Supervisor:
Prof .Dr. Abd Al-Elah Nabhan. Prof.

Written by Zakareea AL-Mhammad

ملخص البحث:

هذا البحث يتناول إعراب الجملة الواقعة بعد أدوات الشرط الظرفية الجازمة، وقد مهدت له ببيان أسباب اختصاص ظروف الزمان بالإضافة إلى الجمل من دون ظروف المكان والأسماء الأخرى غير الظرفية، وآراء المعربين في العامل في هذه الأدوات، ثم قدمت الأدلة والبراهين على تخطئة إعراب الجملة بعد هذه الأدوات في محل جر بالإضافة، وإثبات صحة إعرابها استئنافية لا محل لها، ثم ختمت ببيان أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الإضافة، الاستئناف.

مقدمة:

امتازت العربية من غيرها بأنها لغة معربة، تدل فيها حركات الإعراب على المعاني، وتفصح عنها، ذلك أن "الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها، والأغراضُ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها"[1]. قال ابن جني:"ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصبِ الآخرِ الفاعلَ من المفعول، ولو كان شرّجاً[2] واحداً لاستَبهمَ أحدُهما من صاحبِه"[3].

ولمّا كان للإعراب الظاهر هذا الأثر في تحديد المعاني كان كذلك للإعراب التقديري الأثر نفسه، فدلالة الجملة الحالية تختلف عن دلالة الجملة الواقعة صفة، والجملة الواحدة إن أجيز فيها أكثر من وجه كان لكل وجه معنى مختلف في دقائقه عن المعنى الذي يكون مع الوجه الآخر، وإن اشتركا في المعنى العام، وكذلك تختلف دلالة الجملة الاستئنافية عن دلالة الجملة الواقعة مضافاً إليه، إذ لكل منهما وظيفتها الخاصة ومعانيها الخاصة الدقيقة.

ولمّا وجدتُ المعربين قد انقسموا في إعراب الجملة الواقعة بعد أدوات الشرط الجازمة الظرفية فريقين: فريق يرى أنها مستأنفة، وفريق يرى أنها مجرورة بالإضافة، رأيت أن أبسط القول فيها، وأبين وجه الحق والصواب، مورداً الأدلة والبراهين التي ترجح رأي أحد الفريقين وتنتصر له، وتبين صوابه، وتثبت ضعف الرأي الآخر وبطلانه، وآثرت أن أبدأ ببيان سبب اختصاص ظروف الزمان

---

(1) دلائل الإعجاز ص 28 بتصرف يسير جداً.

(2) يريد: نوعا واحداً.

(3) الخصائص 35/1

بالإضافة من دون ظروف المكان أو الأسماء الأخرى، ثم بينت آراء النحاة في العامل في هذه الأدوات، تمهيداً لإيراد الحجج والأدلة التي تثبت صحة رأي أحد الفريقين.

أولاً: لماذا اختصت ظروف الزمان بالإضافة إلى الجمل ؟

جملة المضاف إليه هي النازلة من اسم مضاف إليها منزلةَ التنوين أو ما يقوم مقامه، ولذلك لا تقع بعد تنوين، ويُعوَّضُ به عنها إذا حُذفت، كما في: حينئذٍ ، ويومئذٍ... ، ومحلها الجر.

ولا يضاف من الأسماء إلى الجمل إلا ظروف الزمان ، و"حيث" من ظروف المكان، وخُصَّت ظروفُ الزمان بالإضافة لِمَا يأتي:

1-أن الفعل يدل على مصدر وزمان، إذاً الزمان أحد ما يدل عليهما الفعل، فإذا أضيفت ظروف الزمان إلى الفعل تحقق التناسبُ بين المضاف والمضاف إليه، وصارت بمنزلة إضافة البعض إلى الكل مثل: خاتم حديد[4].

2- أن المصدر أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل، وهو المراد من الإضافة. فقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾{ المائدة 5/ 119} إنما جازت الإضافة إلى الجملة؛ لأنَّ المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدرُهُ من حيث كان ذكرُ الفعل يقوم مقام ذكر مصدره ، فالتقدير فيه:هذا يومُ نفعِ الصادقين صدقُهم. قال أبو حيان:" قياس الفعل ألا يُضاف إليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافة"[5] ، فالإضافة في ظاهرها إلى الجملة، ولكنها في الحقيقة إلى المصدر، وذلك لسببين:

أ- أن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا، والمضافُ إليه الجملةُ فرعٌ، والفرع يرجع إلى أصله، فقولك: يوم نجحتُ، المقصود به: يوم نجاحي.

---

[4] الأصول 11/2 ، والعلل في النحو للوراق ص 285 .

[5] البحر 47/1 ، وانظر : الأصول 2/ 11- 12، والإيضاح في شرح المفصل 391/1 - 392 .

ب- أن الإضافة في المعنى تكـــون لتخـــصيص الظـــرف، ولا بـــد مـــن تقـــدير لام التخصيص، واللام يُتعذر دخولها على الجملة، إذاً لابد من المصدر ليصحَّ دخول هـــذه اللام.

3- أنَّ الزمان عَرَضيٌّ ومتغير، كما أنَّ الفعل عرضي بالنسبة للفاعل ومتغير، وبذلك يتحقق التناسب بين المضاف والمضاف إليه. يقول ابن الأنبا ري:" وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لِمَا بين الزمان والفعل من المناسبة ، من حيث اتفقا في كونهمـــا عَرَضين، وأنَّ الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل"[6].

4- أنَّه ــ وهو رأي أبي الحسن الأخفش ــ لمَّا كانت ظروف الزمان بأجمعها خاصتُها وعامتُها لا يمتنع أن يكون ظرفا يتعدى إليه الفعل بنفـــسه ودون واســـطة ، وظـــروف المكان ما كان منها خاصا لا يتعدى الفعل إليه بنفسه بل بحرف جر نحو: قمـــت فـــي الدار ، ولا يجوز: قمت الدارَ على اعتبار الدار ظرفَ مكان ، كما تقول: قمـــت يـــومَ الجمعة = أضيفت ظروف الزمان إلى الجمل عوضا عن اختصاص ظروف المكان بما ذكرناه[7]. فإن قال قائل : هذا الذي ذكرت يسوِّغ إضافة ظروف الزمان إلـــى الجملـــة الفعلية. فبماذا تسوغ إضافتها إلى الجملة الاسمية ؟[8] – قلت: جاز ذلك لسببين:

1- لمَّـــا جاز أن تضاف ظروف الزمان إلى الجملة الفعلية جـــاز أن تـــضاف إلـــى الاسمية ؛لأن الفعلية مؤلفة من مسند ومسند إليه ، والاسمية كذلك ، كما أن المبتدأ فاعل في المعنى ، فقولك : نجحَ زيدٌ ، وزيدٌ نجحَ . زيد فاعل فيهما من حيـــث المعنـــى وإن اختلفت دلالة الجملتين من حيث الثبوت والتجدد . فلما كانتا كذلك حُمِلَت الاسميةُ علـــى الفعلية فأُضيفت إليها ظروفُ الزمان .

---

(6) الإنصاف 141/1 .

(7) العلل في النحو ص 285 .

(8) المقتضب 177/3 ، والأصول 12/2 .

2- إذا أضيفت ظروف الزمان إلى الجملة الاسمية استُفِيد الزمانُ منها بكون خبرها جملةً فعليةً أو لفظاً مشتقاً يتضمن الدلالة على الزمان ، نحو قوله تعالى:﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾ {غافر40/ 16}، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ {الذاريات 51/ 13}، أو بكون مضمونها مشهورَ الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة نحو: أتيتك زمانَ أبو بكر خليفة أو إذ أبو بكر خليفة أو أوانَ الحجاجُ أمير.[9]

ثانياً: العامل في أدوات الشرط الظرفية الجازمة:

يذهب بعض النحاة إلى أن العامل في الأدوات "متى، أيان، حيثما، أينما، أنّى" هو جوابها، ويترتب على ذلك إعراب جملة الشرط بعدها في محل جر بالإضافة، لكن جمهور النحاة[10] يذهب إلى أن العامل فيها هو فعل الشرط لا جوابه، وبناء على ذلك فإن جملة فعل الشرط بعدها ليست في محل جر بالإضافة. وهذا هو المذهب الصحيح المختار.

فإن قيل: كيف تكون هذه الألفاظ معمولةً لفعل الشرط، وهي عاملةٌ فيه الجزمَ، ولا يكون الشيء عاملاً ومعمولاً لشيءٍ واحد؟ قلنا: إن الذي عمل الجزم في فعل الشرط ليس هذه الأدوات، وإنما "إن" الشرطية مقدرة، وما هذه الألفاظ إلا نائبة عنها في الدلالة على معان مخصوصة، ولضربٍ من الاختصار، يقول الرضي:" فإنهم سلكوا طريقَ الاختصار بتضمين هذه الكلمات العامة معنى "إن" إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في مَن ضربتَ ضربتُ: إن ضربت زيداً، وإن ضربت بكراً، ضربتُ..."[11]، وحال هذه الألفاظ كحال المنادى، فإن ناصبه فعل مضمر بعد الأداة[12]، وحال "ربّ" إذا حذفت ونابت عنها الواو أو غيرها نحو قول امرئ القيس[13]:

---

[9] المقتضب 177/3، والأصول 12/2، والإيضاح في شرح المفصل 391/1، وإعراب الجمل ص199- 200

[10] انظر: المقتضب 68/2 ، ومغني اللبيب 130/1

[11] شرح الكافية 91/4

[12] هذا مذهب جمهور النحاة. انظر: الارتشاف 2179/4 (ط. رجب).

[13] مغني اللبيب 473/1

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

يقول الوراق: واعلم أن هذه الأسماء التي استعملت في باب الجزاء إنما يجزم ما بعدها بتقدير "إن"، ولكن حُذف لفظ "إن" اختصاراً واستدلالاً بالمعنى؛ لأن الأصل أن تعمل الأفعال والحروف، فأما الأسماء فليس أصلها أن تعمل، ولذلك وجب تقدير "إن"[14]. وقال ابن الأنباري:"... لا نسلم أن الفعل بعد "أياً ما، وأينما" مجزومٌ بـ"أياً ما، وأينما"، وإنما هو مجزوم بـ"إن"، و"أياً ما وأينما" نابا عن لفظ "إن"، وإن لم يعملا شيئاً"[15].

وإذا عرفنا ذلك وعرفنا أن رتبة المعمول تكون بعد العامل حكمنا بأنه لا يصح أن تأتي بعده أبداً؛ لأنّ لها حقّ الصدارة، وذلك لدفعها ما يمكن أن يشوش ذهن السامع أو يوهمه. قال الرضي: "وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ممّا يُغيّرُ معنى الكلام مرتبةُ التصدُّر؛ لأنّ السامع يبني الذي لم يصدَّر بالمغيِّر = على أصله، فلو جوّز أن يجيء بعده ما يغيِّره لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لِمَا سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه"[16]. فرتبتها في اللفظ محفوظة لا يتصرف فيها بتقديم أو تأخير، لكنها في النية غير محفوظة، إذ مكانها بعد العامل، فهي إذاً محفوظة لفظاً غير محفوظة نيةً. وبناءً على هذا فإن جملة فعل الشرط وقعت في ابتداء الكلام نية لا لفظاً على حدّ زيداً أكرمتُ، واليومَ سافرتُ.

ثالثاً: جملة الشرط بعد أدوات الشرط الظرفية الجازمة:

---

(14) العلل في النحو ص 280

(15) الإنصاف 48/1 وثمة وجهان آخران ذكرهما ابن الأنباري.

(16) شرح الكافية 257/1

ذهب بعض المعربين إلى أنّ الجملة بعد أسماء الشرط الجازمة التـــي تفيـد الظرفية وهي: " متى، أيّان، أنّى، أينما، حيثما" في محل جر بالإضافة[17] تطبيقاً للقاعدة القائلة: الجملة بعد ظرف الزمان في محل جر بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ﴾ {البقرة 2/ 115}، وقوله: ﴿وَحَيْثُمَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ { البقرة 2/ 144 و150} ، وقول الشاعر[18]:

أنا ابنُ جَـلا وطَـلاع الثنايا متى أضعِ العمامة تعرفـوني

وقول الشاعر[19]:

أيّان نؤمنْـك تأمنْ غيرَنا وإذا لم تدرك الأمنَ منا لم تزلْ حذرا

وقول الشاعر[20]:

خليليَّ أنّـي تقصداني تقصدا أخاً غيرَ ما يرضيكما لا يحاولْ

والحقّ أنّ ذلك[21]حقٌّ أوقعهم بباطل، وصوابٌ أوقعهم في خطأ وخطـل، إذ إنّـه عمومٌ يحتاج إلى تخصيص وإيضاح لجزئياته، ولا يجوز أن تعرب هـذه الجملـة إلا استئنافية، وذلك لِمَا يأتي:

1- أن هذه الألفاظ لا تضاف إلى ما بعدها البتة، ولم ترد عن العرب إضافتها إلا فـي حالة خلع الأدلة الذي لا يمتُّ لما نحن فيه بصلة[22].

---

[17] انظر مثلا: إعراب الجمل للدكتور فخر الدين قباوة ص202 و 220 وأغلب من كتب فـي الجمـل بعـده معتلٌ بالنقل عنه تصريحا أو تطبيقا . انظر مثلا: دراسات نحوية للدكتورة منى الياس ص 121. وقد تـسرب هذا الخطأ إلى كتاب القواعد للصف الثالث الثانوي ص 81 رقم (3). وأدهى من هذا وأعظم إعراب الجملة بعـد "كلما" في محل جر بالإضافة . انظر هذا الخطأ في كتاب القواعد للصف التاسع الأساسي ص43 ، وانظر جملة من الأدلة العلمية والعقلية في إبطال هذا الإعراب في: المفصل في إعراب الجمل ص49

[18] شرح الكافية 167/1

[19] شرح ابن عقيل 28/4

[20] شرح ابن عقيل 31/4

[21] أي: الجملة بعد ظرف الزمان في محل جر بالإضافة.

[22] خلع الأدلة هو تجريد أعلام المعاني في العربية من المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها ، أو تجريدها مـن بعض معانيها، وإرادة معان أخر لها. انظر الخصائص 2/ 179 وما بعدها.

2- أنّ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً، والجملة الواقعة مضافا إليه فرعٌ عنه، وإذا كانت هذه الألفاظ لا تضاف إلى المفرد البتة وهو الأصل كانت إضافتها إلى الجملة وهو فرع أولى بالمنع .

3- أنّ إضافة هذه الألفاظ إلى ما بعدها يناقض أصلاً قائلاً: إن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف بلّة المضافِ نفسه، وإذا كان المضاف إليه كذلك فمن باب أولى ألا يعملَ في المضاف.

4- أن هذه الألفاظ-كما سبق- معمولةٌ لفعل الشرط[23]، فهي إذاً معمولٌ له مقدّمٌ وجوباً؛ لأن لها حق الصدارة، وهي- وإن تقدمت لفظاً- متأخرةٌ رتبةً، إذ إن الأصل في تركيب الجملة أن يأتي العامل ثم المعمول، ولا يمكن أن تكون هذه الألفاظ مضافة لِمَا هو عامل فيها، يقول الرضي:" فأداة الشرط متقدمةٌ على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه، متأخرةً عنه تأخر الفضلات عن العُمَد"[24].

5- أنّ هذه الألفاظ تجزم فعل الشرط عند بعض النحاة، فكيف تجرُّه بالإضافة ؟! أيجتمع عملان مختلفان تماما في عامل واحد ؟ ذلك مما لا يقرُّه عقل أو يقبله منطق؛ إذ لا يمكن أن يجتمع الجزم والجرُّ معاً في عامل واحد في تركيب واحد.

6- أنّ المضاف إليه وظيفته التعريف أو التخصيص... وذلك بعد مبهم لا يؤدي معنى إلا به، وهذه الألفاظ – وإن كانت مبهمة- ليست كذلك، إذ إنّها دالة على زمان بنفسها دونما حاجةٍ إلى مضاف إليه بعدها يكسبها ذلك، ألا ترى أنّها تقع خبرا في نحو قولك: متى السفر"[25] ؟

---

[23] انظر: المقتضب 68/2، ومغني اللبيب 130/1

[24] شرح الكافية 67/1

[25] متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بخبر مقدم محذوف، وذهب أبو بكر ابن السراج فيما نسب إليه إلى أنّها هي الخبر، وفي كتاب الأصول خلاف ذلك. انظر: الأصول 63/1، وشرح ابن عقيل 211/1

7- لو سلمنا بقولهم :إنّ هذه الألفاظ مضافة إلى ما بعدها =لأبطلَ قولَهم وتسليمَنا به وروودُ "ما" الزائدة الكافة عن الإضافة بعدها أحياناً[26] نحو قول متمم بن نويرة[27]:

وأنّي متى ما أدعُ باسْمِكَ لا تُجِبْ وكُنْتَ جديراً أنْ تُجيبَ وتُسْمِعَا

فـ"ما" هذه زائدةٌ كافّـةٌ عن الإضافة، أي مانعةٌ من الإضافة إلى ما بعدها، وذهب بعض العلماء إلى أن "ما" هذه عوض عن الإضافة، لأنها قصد الجزم بها قطعا عن الإضافة[28]، و"ما" هذه شرطٌ لشرطية "حيث"[29].

8- أنّ الأسماء المضافة في الأصل إذا ما وردت اسماً لشرط جازم كُفّت عن الإضافة، وذلك مثل "حيثُ" التي هي واجبة الإضافة إلى الجملة في غير الشرط، وكذلك "إذا" إذا جزمت في الضرورة. يقول ابن هشام:" ... لأنّ "إذا" عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله:

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمّلِ" [30]

وإذا كانت "حيث وإذا " ممتنعتي الإضافة إلى ما بعدهما شرطيتين - كانت هذه الألفاظ - وهي لا تضاف البتة - أولى بالمنع من الإضافة إلى ما بعدها.

9- أنّه لا يجتمع البناء والإضافة كما لا يجتمع التنوين والإضافة[31]، واستثني من ذلك بعض المبنيات مثل "إذا -إذ - لمّا - لدن"؛ لأنّها متوغلة في البناء والإضافة، وهذه الألفاظ مبنية، والبناء يتنافى مع الإضافة كما سبق، ولذلك أكسبَ المضافُ إليه المبنيُّ البناءَ للمضافِ المعربِ نحو قول النابغة الذبياني[32]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا فقلتُ: ألمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ

---

[26] مغني اللبيب 410/1

[27] المفضليات ص 267

[28] الجنى الداني ص333-334 و336

[29] انظر: المقتضب للمبرد 47/2-48و 54 و 29/3

[30] مغني اللبيب 131/1

[31] العلل في النحو للوراق ص 197 و270 . ونظير ذلك المنادى، ألا تراه يبنى عندما لا يضاف ويعرب إذا أضيف.

[32] مغني اللبيب 128/1

10- أنّه يشترط في الجملة الفعلية الواقعة مضافا إليه أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فحسب، وفعل الشرط هنا دالٌّ على الاستقبال، والماضي والمستقبل متنافيان، وما ورد منها دالا على المستقبل فهو من باب إنزال المستقبل المتيقن من تحققه منزلةَ الماضي المتحقق تأكيدا على تحققه، وأنّه واقعٌ لا محالة نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾{الكهف 47/18}، قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعاً﴾{المعارج 43/70}. فتسيير الجبال وخروج الناس من قبورهم لمّا يقعا، ولكن لمّا كانا لا يُشكُّ بوقوعهما أنزلهما منزلة الماضي الواقع، ومثلهما قول سواد بن قارب[33]:

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب

11- أنّ الإضافة خاصّةٌ بظروف الزمان، و"حيث" من ظروف المكان، وتخرج بهذا "أنّى وأينما" لأنّهما للمكان. قال الدسوقي:" ولا يضاف من أسماء المكان للجمل إلا "حيث"، فإضافتها خلافُ الأصل، فلو لزم جريانُ الحكم الذي في أسماء الزمان، في أسماء المكان لكانت كلُّها مضافةً للجمل"[34].

12- أقوال العلماء، وسأكتفي بأربعة منهم، يمثلون مختلف العصور. قال الإمامُ المبرّد:" ولا يكون الجزاء في "إذ" ولا في "حيثُ" بغير "ما"؛ لأنّهما ظرفان يُضافان إلى الأفعال، وإذا زِدتَ على كلٍّ واحد منهما "ما" **منعتا الإضافة** فعملتا[35]. وقال ابن بابشاذ:" ... وليست أين وأنّى ومتى بمضافات بل هي مفردات، فلذلك جوزي بها بـــ ما وبغيرها"[36]. وقال الإمام أبو حيان:" ولا يضاف ما عملَ فيه عاملٌ ظاهرٌ

---

[33] شرح التسهيل 376/1، والارتشاف 1828/4 (ط. رجب).

[34] فتح القريب المجيب 19/4 الشاهد (775).

[35] المقتضب للمبرد 47/2-48 ، 54 و 29/3

[36] شرح المقدمة المحسبة 247/1

كـ"متى"[37]. وقال أيضا:" ... وفي موضع جرٍّ فباتفاق أن يكون مضافا إليها أسماءُ الزمان غيرُ الشرطية التي لا تجزم"[38]. أي أنَّ أدوات الشرط الزمانية التي تجزم لا تضاف، وما عداها من أسماء الزمان يُضاف، شرطيةً كانت أم غيرَ شرطية.

وقال الدكتور محمد خير الحلواني: ويجب أن ننتبه إلى أن بعض أسماء الزمان تقع شرطاً مثل "إذا" وبعضها الآخر يقع شرطاً واستفهاماً مثل: متى وأيّان، وما كان شرطاً أو استفهاماً من الظروف لا يُضاف إلى الجمل[39].

---

[37] الارتشاف 1827/4 (رجب عثمان) و 2/ 521 (نماس). وقد ورد في مطبوعتي الارتشاف: 'ولا يضاف فأعمل فيه عامل ظاهر كـ 'متى' وهو تحريف من المحققين، والصواب ما أثبتُّ.

[38] الارتشاف 375/2 – 376 (نماس).

[39] المختار من أبواب النحو ص93

رابعاً: خاتمة: تتضمن نتائج البحث التي يمكن إجمالها بالآتي:

- أن سبب ظروف الزمان دون غيرها بالإضافة إلى الجمل لكون الفعل يدل على مصدر وزمان، ومن ثَمَّ يتحقق التناسبُ بين المضاف والمضاف إليه، من حيث الزمان أو المصدر؛ لأنه هو المراد من الإضافة، إضافة إلى التناسب بين الزمان والفعل من حيث العرضية والتغيير.
- أن الأصل في الإضافة أن تكون إلى الجملة الفعلية، أما الاسمية فحملت عليها حملاً لكون الزمان مستفاداً منها بكون خبرها جملةً فعليةً أو لفظاً مشتقاً يتضمن الدلالة على الزمان.
- أن العامل في أدوات الشرط الجازمة الظرفية "أينما، حيثما، أنَّى، متى، أيان" هو فعل الشرط بدليل قوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ {الإسراء110} لا جوابه كما ذهب إلى ذلك بعضهم، إذا لا يمكن للجملة الاسمية (فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى) أن تعمل في "أي"، إضافة إلى أن الفاء الرابطة تمنع ما بعدها من العمل في ما قبلها.

- أن جملة فعل الشرط بعد أدوات الشرط الجازمة الظرفية استئنافية وقعت في ابتداء الكلام نية لا لفظاً، وليست مجرورة بالإضافة، وذلك لأسباب كثيرة، منها:
  - ♦ عدم اجتماع عملين مختلفين تماما في أداة واحدة في الوقت نفسه.
  - ♦ واختصاص ظروف الزمان بالإضافة من دون ظروف المكان أو غيرها.
  - ♦ واشتراك هذه الألفاظ بين الشرط والاستفهام.
  - ♦ عدم إضافتها في غير باب الشرط مطلقا فضلاً عن باب الشرط الذي تلحقها فيه ما تكفها عن الإضافة. وغير ذلك مما سبق تفصيله وبيانه.

المصادر والمراجع

1- **إلياس**، د. منى،1990م - **دراسات نحوية**. مطبعة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، دمشق.

2- **ابن الأنباري**، أبو البركات، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1989 م - **الإنصاف في مسائل الخلاف**. منشورات جامعة البعث، د.ط، حمص.

3- **ابن بابشاذ**: تح: د. خالد عبد الكريم جمعة، 1976م- **شرح المقدمة المحسبة**. المطبعة العصرية، الطبعة الأولى، الكويت.

4- **الجرجاني**، عبد القاهر، تح: محمود شاكر، **د.ت- دلائل الإعجاز**، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، د.ط، القاهرة.

5- **ابن جني، عثمان**، تح: محمد علي النجار، د.ت -**الخصائص**، ، منشورات دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، د.ت، بيروت.

6- **ابن الحاجب**، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله، 2005م -**الإيضاح في شرح المفصل**. دار سعد الدين، الطبعة الأولى، دمشق.

7- **الحلواني**، د. محمد خير، 1975م - **المختار من أبواب النحو**، مكتبة دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت.

8- **أبو حيان: أثير الدين**،

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 1989م، تح: د. مصطفى أحمد النماس، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ونسخة بتحقيق د. رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، 1998م.
- **البحر المحيط في التفسير** 2005م، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق.

9- **الدرة، محمد علي طه**، 1970م- **فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب**. مطبعة الأندلس، حمص.

10- **الرضي**: تح: حسن يوسف عمر، 1978م - **شرح الكافية**، جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، ليبيا.

11- **الرهاوي، د. محمد خالد، مصطفى د. عمر**، 2009م -**المفصل في إعراب الجمل**. دار الينابيع، الطبعة الأولى، دمشق.

12- **ابن السراج**، تح: د. عبد الحسين الفتلي، 1999م - **الأصول في النحو**. مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، بيروت.

13- **الضبي، المفضل** تح: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، د.ت - **المفضليات**. دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة.

14- **ابن عقيل**، بهاء الدين، شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1980م -**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار التراث، الطبعة العشرون، القاهرة.

15- **قباوة**، د. فخر الدين، 1989م - **إعراب الجمل وأشباه الجمل**. دار القلم العربي، الطبعة الخامسة، حلب.

16- **ابن مالك**: تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، 1990م -**شرح التسهيل**. دار هجر، الطبعة الأولى، القاهرة.

17- **المبرد، أبو العباس**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ت - **المقتضب**، عالم الكتب، د.ط، بيروت.

18- **المرادي**: تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل،1992م - **الجنى الداني في حروف المعاني**. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت.

19- **ابن هشام، جمال الدين**، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، 1378هـ - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. مؤسسة الصادق، الطبعة الأولى، طهران.

20- **الوراق**، أبو الحسن، تح: مها مازن المبارك، 2000م -**العلل في النحو**. دار الفكر المعاصر، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، دمشق.

21- **وزارة التربية -القواعد**: الكتاب المقرر على طلاب الصف التاسع، مرحلة التعليم الأساسي في سوريا.

Add to Elaborate Upon revocation

Abstract

This research address the express condition occurring after the sentence situational assertive. And paved him by showing the reasons for the differing circumstances of time in addition to the sentences without the circumstances of place names and other non-contextual. And the views of the vocal in the group in these tools. And then provided the tools and the proofs of the sentence after the faulted express these tools in place to drag as well. And validate the expression appellate irrelevant. And then concluded the statement highlighted the findings of the research.

Key words:reswnption, Addition